Contents list available at: https://journals.ekb.eg/
Sohag Journal of junior Scientific Researchers
journal homepage: https://sjyr.journals.ekb.eg/
ISSN 2735-5543

مقال

دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة

سلطان رمضان على رضوان[1]، صفا محمود السيد حامد[1]، خالد إسماعيل عبد الرحيم عقيلي[1]

[1] قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، سوهاج ،82524 مصر

* الباحث المسؤول عن الورقة البحثية: soltan_ali@commerce.sohag.edu.eg

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة، وقد خلص إلى أن التقارير المتكاملة هي وسيلة لتقديم صورة كلية وشاملة وموجزة عن الأداء المالي وغير المالي للشركة والروابط فيما بينهم، وبما يسمح لأصحاب المصالح بالوقوف على وتقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وتنبع أهمية التقارير المتكاملة من المنافع التي تحققها لكل من إدارة الشركة والأطراف الخارجية. كما أن هناك العديد من الدوافع والأسباب لتوجه الشركات نحو إعداد التقارير المتكاملة، من أهمها القصور في نماذج التقارير الحالية (بشقيها المالي وغير المالي) وعدم قدرتها على تقديم صورة شاملة وموجزة عن الأداء الكلى للشركة، وحاجة الشركات لتطوير تقاريرها لتحقيق الشفافية وكسب ثقة أصحاب المصالح. كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة يتأثر بمجموعة من العوامل على مستوي الشركة تتمثل في حجم الشركة، الربحية، الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية، هيكل الملكية، نوع الصناعة، خصائص مجلس الإدارة، وحجم مكتب المراجعة. كما يتأثر مستوى الإفصاح بمجموعة من العوامل على مستوي الدولة تتمثل في البيئة القانونية، البيئة الثقافية، النظام المالي، ودرجة النمو الاقتصادي.

بيانات المقال: خاص بالمجلة

إقتباس: رضوان ر. ع.؛ حامد، ص. م.؛ عقيلي، أ. ع.

العنوان: دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة

معرف البحث:

10.21608/SJYR.2024.272095.1417ا

لمحرر الأكاديمي

تاريخ قبول البحث 2024/02

تاريخ نشر البحث 2024/06

Publisher's Note: SJYR stays neutral with regard to jurisdictional claims in published maps and institutional affiliations.

الكلمات المفتاحية: التقارير المتكاملة، الإفصاح المحاسبي، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح.

1. المقدمة

إن التقارير المالية التقليدية لم تعد كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح، لعدم قدرتها على توفير صورة كاملة عن أداء الشركة الحالي والمستقبلي ومدي قدرتها على خلق القيمة، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة في بيئة الاعمال وعولمة أسواق المال، والازمات المالية العالمية والانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات الكبري على مستوي العالم، والتي أكدت على أهمية الافصاح عن المعلومات غير المالية إلى جانب المعلومات المالية [1-4].

فقد تطلب الامر ضرورة إحداث تغييرات جزرية في محتويات التقرير الحالي لتوفير معلومات عن الاداء بجوانبه المختلفة الاقتصادية والاجتماِعية والبيئية، وذلك من خلال التوسع في الافصاح عن المعلومات غير المالية لتحسين جودة المعلومات وزيادة الثقة فيها، ومن ثم تم الاهتمام بأعداد تقارير إضافية تغطي جوانب الاداء البيئي والاجتماعي والحوكمة [5-7]. إلا أن إعداد التقارير المالية وغير المالية بشكل منفصل عن بعضها البعض، فضلاً عن احتوائها على كمية كبيرة من المعلومات، أمر يجعلها معقدة وصعبة الفهم ولا توفر لأصحاب المصالح فهماً لطبيعة العلاقات والترابط بين المعلومات المالية وغير المالية، والتي تعد ضرورية لإجراء التقييم الفعال لأداء الشركات وقدرتها على خلق القيمة في المستقبل [8-12].

ويري البعض أن الحل لهذه المشكلة يكمن في قيام الشركات بالإفصاح بطريقة توفر علاقة واضحة بين المعلومات المالية وغير المالية، وتسمح بتقييم الأداء الكلي للشركات، وذلك من خلال إعداد تقرير واحد شامل موجز يطلق عليه التقرير المتكامل Integrated Reporting، لمساعدة اصحاب المصالح على تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة في المدي القصير والمتوسط والطويل [13-15].

وتمثل التقارير المتكاملة نهج جديد لتقارير الشركات، والتي توضح الروابط بين إستراتيجية الشركة والحوكمة والاداء المالي والاجتماعي والبيئي والسياق الاقتصادي الذي تعمل فيه، وتستخدم لإيصال صورة واضحة ومختصرة ومتكاملة تشرح كيف أن جميع موارد الشركة تخلق القيمة، ومن ثم تساعد إدارة هذه الشركات على التفكير بشكل شامل حول استراتيجيتها وخططها، واتخاذ قرارات مستنيرة، وإدارة المخاطر الرئيسية لبناء ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح وتحسين الاداء المستقبلي [6،12،16].

كما تساعد التقارير المتكاملة في الحد من عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين، وذلك من خلال التوسع في كمية المعلومات التي تفصح عنها الشركة لكي تتضمن كل محركات خلق القيمة في الشركة (مثل الجوانب المالية والبيئية والاجتماعية والبشرية)، مما يقلل من عدم التأكد عند تقييم أداء الشركة، وهذا ينعكس بدوره في تقليل تكلفة رأس المال [9]. كما أن توفير معلومات عن الاداء المستدام وربطه بالأداء المالي يولد مزايا السمعة الجيدة، ويحسن من ثقة المستثمرين في الشركة، ويؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد [16].

ولقد نال موضوع التقارير المتكاملة اهتماما ملحوظاً منذ ظهورها من قبل الجهات المهنية والتنظيمية وواضعي المعايير، يتضح ذلك مما يلي:

- في بيان لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أشار فيه إلى أن هناك الكثير من المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمي التقارير ولا تظهر في التقارير المالية، مثل المعلومات عن إستراتيجية الشركة ونموذج الأعمال، ومعلومات عن البيئة الخارجية مثل المنافسة والتطورات الاقتصادية التي تعمل فيها الشركة، وبشكل عام يبحث المستخدمين عن معلومات مستقبلية أكثر مما توفره التقارير المالية الحالية، وأن هذه المعلومات توفرها التقارير المتكاملة [17].
- أشار معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW إلى أن التقارير المتكاملة يمكن أن تقوم بدور هام في تحسين إفصاح الشركات. كما أكدت هيئة المحاسبة في سنغافورا على أن تبني إطار التقارير المتكاملة سوف يساعد على تقديم صورة أكثر شمولاً واتساقاً عن الشركة، وأن هذا سوف يساهم في زيادة شفافية المعلومات [18].
- يري الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC أن التقارير المالية الحالية ضيقة الافق ويجب توسيعها لتصبح تقرير أعمال شامل ومترابط، من خلال الربط بين القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية في تقرير واحد، وأن ذلك سوف يحسن من جودة التقارير، وذلك لأن العديد من القضايا البيئية والاجتماعية لها تأثير على أداء الشركة [19].

- لجنة King في جنوب أفريقيا أوصت في تقريرها الثالث King III الصادر في عام 2009م حول حوكمة الشركات في جنوب أفريقيا بضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج بالإفصاح عن الاداء الكلي للشركة في تقرير واحد يوضح العلاقات بين مختلف جوانب الأداء. وكنتيجة لذلك أصبحت دولة جنوب افريقيا أول دولة تتبني التطبيق الالزامي للتقارير المتكاملة من خلال جعل إعداد التقارير المتكاملة أحد قواعد التسجيل في بورصة جوهانسبرج في عام 2010م، كما أن هناك عدد من البورصات الأخرى مثل Sao Paulo, Singapore, Kuala Lumpur Copenhagen تطالب الشركات بإعداد التقارير المتكاملة أو ذكر الأسباب في حالة عدم إعدادها [9].

وتأكيداً على الاهتمام الدولي بالتقارير المتكاملة قام كل من الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ومشروع المحاسبة عن الاستدامة A4s ومبادرة التقرير العالمية GRI في عام 2010 بإنشاء اللجنة الدولية للتقارير المتكاملة IIRC (تم تغيير الاسم في سنة 2012 وأصبح المجلس الدولي للتقارير المتكاملة). ويتضمن هذا المجلس ممثلين عن قادة الشركات والمستثمرين ومهنة المحاسبة وبورصات الاسواق المالية والمنظمين والأكاديميين وواضعي المعايير بالإضافة إلى المجتمع المدني. ويتمثل الهدف الاساسي في وضع إطار للتقارير المتكاملة مقبول دولياً والذي يدمج معاً المعلومات المالية والبيئية والاجتماعية والحوكمة في شكل واضح وموجز ومتناسق وقابل للمقارنة [20].

وفي إطار الجهود المبذولة من جانب المجلس الدولي للتقارير المتكاملة IIRC قام المجلس في عام 2011م بإصدار ورقة مناقشة حول الإطار المبدئي للتقارير المتكاملة. وفي عام 2013 قام بإصدار الإطار الدولي للتقارير المتكاملة، وتضمن هذا الإطار المبادئ التوجيهية وعناصر المحتوي التي تحكم متضمنات التقرير المتكامل [21].

وفي جمهورية مصر العربية من أجل مواكبة الاتجاه العالمي نحو الاهتمام بالمعلومات غير المالية، قام مركز المديرين المصري والمركز المصري لمسئولية الشركات ومؤسسة Standard and Poor's بالتعاون مع البورصة المصرية بإعداد المؤشر الخاص بالبيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة والذي يعرف بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات، ويتم من خلال ذلك المؤشر تقييم وترتيب الشركات وفقاً لما تفصح عنه من معلومات تتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، علي اعتبار أن هذه العوامل تنعكس بشكل أو بآخر علي الاداء المالي للشركات [1].

1.1 مشكلة الدراسة

توجد بعض التجارب غير المنظمة للتقارير المتكاملة في مصر من جانب بعض الشركات، إلا أن هذه التقارير غير نمطية ولا تتبع نموذجاً محدداً، حيث تختلف هذه التقارير في محتواها ودرجة التفصيل من شركة لأخري [22]. فالشركات تتمتع بسلطة تقديرية كبيرة بشأن شكل ومحتوي التقارير المتكاملة، ويرجع ذلك إلى أن إطار التقارير المتكاملة الذي قدمه المجلس الدولي للتقارير المتكاملة IIRC قائم على المبادئ، كما أن هذا الإطار لا يضع مؤشرات أداء محددة أو طرق للقياس والإفصاح عن الاحداث. ولذلك فإن المديرين يتمتعون بقدر كبير من الحرية عند إعداد وعرض التقارير المتكاملة، حيث تخضع للحكم الشخصي أو التقدير عند تحديد ما هي الاحداث التي يجب قياسها والإفصاح عنها [23].

وعلى ذلك فإن محاولة تحديد العوامل المؤثرة في إعداد التقارير المتكاملة يعتبر على قدر من الأهمية، حيث ينصب تأثيرها على مدي تبني الشركة للتقارير المتكاملة، كما أن هذه العوامل تحدد مستوى ودرجة الإفصاح بالتقارير المتكاملة، ومن ثم التأثير على منفعة تلك التقارير بالنسبة لأصحاب المصالح، ومن هنا تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي:

"ما هي العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة؟"

وينبثق من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتقارير المتكاملة؟ وما هي أهميتها بالنسبة للأطراف المختلفة؟
- ما العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح بالتقارير المتكاملة؟

1.2 الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بمناقشة موضوع التقارير المتكاملة، حيث ركز البعض منها على منافع الإفصاح عن التقارير المتكاملة، والبعض ركز على المشاكل والتحديات التي تواجه إعداد التقارير المتكاملة، والبعض الأخر ركز على مراجعة التقارير المتكاملة. وعلى الرغم من أن تلك الدراسات تمثل أهمية ومرجعية للباحث في دراسته الحالية، إلا أن التركيز في عرض الدراسات السابقة سينصب على تلك الدراسات التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة، وذلك من أجل تحديد الفجوة البحثية ولخدمة هدف البحث الحالي، ولعل من أهم تلك الدراسات ما يلي:

1.2.1 دراسة [24] هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة. وتوصلت إلى أن الشركات التي تعمل في بيئة احتكارية يكون لديها رغبة أقل في إعداد التقارير المتكاملة التي تتضمن معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، وأن ذلك يكون بهدف المحافظة على الأرباح غير العادية التي تحققها. علي الجانب الأخر توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة ومستوي الربحية لها تأثير إيجابي على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة. كما توصلت الدراسة إلى أن فرص النمو وطبيعة الصناعة ليس لها تأثير معنوي على مستوى الإفصاح.

1.2.2 دراسة [25] هدفت إلى تحديد العوامل المرتبطة بنشر التقارير المتكاملة سواء على مستوي الدولة أو على مستوي الشركات. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة على إعداد التقارير المتكاملة على مستوي الدولة تشمل (النظام القانوني، وحماية المستثمر، والتقدم الاقتصادي، والخصائص الثقافية) وعلى مستوي الشركات تشمل (حجم الشركة، والصناعة التي تنتمي إليها، ومراجعة تقرير الاستدامة)، وأن العوامل على مستوي الدولة أكثر تأثيراً.

1.2.3 دراسة [26] هدفت إلى تناول محددات الإفصاح عن التقارير المتكاملة، وأثر ذلك الإفصاح على نشاط سوق الأوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الأكبر حجماً والتي تتصف بدرجة عالية من تركز الملكية، ويديرها مجلس إدارة يتصف بالفاعلية تكون أكثر إفصاحاً عن معلومات التقارير المتكاملة بالمقارنة بغيرها من الشركات. وأن الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة له انعكاسات إيجابية على نشاط سوق الأوراق المالية. كما أشارت الدراسة إلى أنه رغم تعدد منافع الإفصاح عن التقارير المتكاملة، إلا أن غياب معيار محاسبي ملزم للشركات بإعداد تلك التقارير ونقص الإرشادات يحد من منافعها.

1.2.4 دراسة [27] هدفت إلى قياس مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة وتحديد العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح وذلك على عينة من الشركات التي شاركت في البرنامج التجريبي للمجلس الدولي للتقارير المتكاملة. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة بتلك الشركات قد وصل إلى مستوى متوسط وذلك طبقاً لمؤشر الإفصاح المستخدم بواسطة المؤلفين، وأن مستوى الإفصاح يتأثر بشكل معنوي بكل من البيئة الخاصة بالشركة (الدولة، ونوع الصناعة)، توكيد التقرير، وهل التقرير منشور على الموقع الرسمي للمجلس الدولي للتقارير المتكاملة.

1.2.5 دراسة [23] هدفت إلى بحث أثر خصائص الشركات على العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوي الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة، وأن هذه العلاقة تكون أقوي في الشركات التي تتمتع بخصائص معينة، مثل زيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي، وكذلك الشركات المتشعبة تنظيمياً والتي تتصف بزيادة حجم الأعمال وتعدد القطاعات والفروع، واتساع حصتها السوقية من الصناعة التي تنتمي إليها، وارتفاع نسبة الاصول غير الملموسة بها إلى إجمالي الأصول، وبصفة عامة الشركات

كبيرة الحجم، حيث أن زيادة مستوي الإفصاح بتلك الشركات سيزيد من جودة المعلومات المالية وغير المالية، ويخفض من عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي بدوره إلي التأثير الإيجابي علي موقف الشركة في سوق الأسهم ويحسن من موقفها المالي وفرص حصولها علي تمويل خارجي.

1.2.6 دراسة [14] هدفت إلى تحديد ما إذا كانت الدوافع الداخلية لإدارة الشركة (المتعلقة بتقليل الأرباح غير العادية بواسطة المستثمرين المطلعين والحد من عدم تماثل المعلومات) لها أثر أقل/أكبر بالمقارنة بالضغوط المؤسسية المتعلقة بحماية المستثمر على تبني التقارير المتكاملة. وتوصلت الدراسة إلى أن دوافع الشركة هي المحدد الرئيسي للإفصاح الاختياري عن التقارير المتكاملة، وأن دوافع الشركات تلعب دور كبير في الدول التي تكون فيها حماية المستثمر ضعيفة.

1.2.7 دراسة [12] هدفت إلى دراسة مدى تأثير خصائص مجلس الادارة على جودة التقارير المتكاملة، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الادارة ودرجة الاستقلال وتنوع الخبرات داخل المجلس وتكرار اجتماعات المجلس لها تأثير إيجابي على جودة التقارير المتكاملة.

1.2.8 دراسة [6] هدفت إلى التعرف على تأثير خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المتكاملة، وتوصلت إلى أن خصائص لجنة المراجعة متمثلة في استقلال اللجنة والحجم وتكرار الاجتماعات لها تأثير إيجابي على جودة التقارير المتكاملة، بينما الخبرة المالية للجنة المراجعة ليس لها تأثير معنوي.

من خلال تحليل الدراسات السابقة يخلص الباحث إلي ما يلي:

- أن الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة ركزت كل دراسة منها على بعض العوامل دون البعض الاخر، كما أنها توصلت إلى نتائج متعارضة في بعض الأحيان.
- أن غالبية الدراسات تمت في بيئات أجنبية مختلفة، وأن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت البيئة المصرية، مما يؤكد على أهمية الدراسة الحالية للتعرف على العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة في ظل ظروف البيئة المصرية.

1.3 أهداف البحث

يسعي البحث إلى تحقيق هدف رئيسي وهو تحديد العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة، والذي ينبثق منه تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

- تحديد ماهية التقارير المتكاملة كاتجاه حديث للإفصاح عن الأداء الكلي للشركات.
- دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة.

1.4 أهمية البحث

أن هذا البحث يجد أهميته من حيوية وحداثة موضوعه، بالإضافة إلى المبررات الأخرى التالية:

- ندرة الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة، ولذلك تسعي الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة البحثية.
- التأصيل النظري للتقارير المتكاملة كأحد المستجدات في مهنة المحاسبة والمراجعة.
- تأتي هذه الدراسة لتلفت انتباه الجهات التنظيمية في مصر والشركات وأصحاب المصالح لأهمية التقارير المتكاملة ودورها في تحسين إفصاح الشركات، وذلك في ضوء المنافع التي تحققها للأطراف المختلفة.

2. طرق وأدوات البحث

يتبع البحث الحالي منهجية البحث التحليلي، حيث تعتمد هذه المنهجية على إعمال الفكر والتحليل، والاستناد إلى الخبرة والتجربة في تفسير الظواهر ومنطقية الأشياء بغرض التوصل إلى النتائج. وتحقيقا لأهداف البحث، فقد تم تناول ما يلي:

- ماهية التقارير المتكاملة.
- العوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة.

2.1 ماهية التقارير المتكاملة

إن التقارير المتكاملة تمثل تطويراً في تقارير الشركات، وذلك لمعالجة بعض أوجه القصور المرتبطة بالتقارير المالية وتقارير الاستدامة المنفصلة، والمتمثلة في صعوبة إقامة روابط بين التقارير المتناثرة وتقييم الأداء من منظور شامل، حيث تعمل التقارير المتكاملة على إظهار الروابط بين الأداء المالي والبيئي والاجتماعي بطريقة واضحة وموجزة [28].

وللتعرف على الإطار النظري للتقارير المتكاملة تتناول الدراسة كلاً من مفهوم التقارير المتكاملة، وأهدافها، وأسباب نشأتها، وأهميتها للأطراف المختلفة، وذلك على النحو التالي:

2.1.1 مفهوم التقارير المتكاملة

إن التقارير المتكاملة لاقت اهتماماً حديثاً نسبياً، وهو ما يبرر بدرجه كبيرة مساحة عدم الاتفاق حول تعريف هذه التقارير، وفيما يلي نعرض لبعض وجهات النظر:

- أن التقارير المتكاملة تعكس الروابط بين جوانب الأداء المالية وغير المالية، حيث تقدم صورة كلية لأداء الشركة من خلال الربط بين تقارير الاستدامة والتقارير المالية، وبما يسمح لأصحاب المصالح بالوقوف على وتقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل [1،2،27،29،30].
- عبارة عن رسالة موجزة عن الطريقة التي تؤدي بها إستراتيجية الشركة والحوكمة وأدائها وتطلعاتها المستقبلية في سياق بيئتها الخارجية إلى خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل [21،31].
- هي تلك التقارير التي تتضمن معلومات عن جميع أنشطة الشركة، سواء كانت معلومات مالية أو اجتماعية أو بيئية أو حوكمية، بما في ذلك معلومات عن إستراتيجية الشركة ونموذج الأعمال بها والفرص والمخاطر التي تواجهها [32].
- تري لجنه King III بجنوب أفريقيا أن التقارير المتكاملة تقدم عرض كلي ومتكامل لأداء الشركة في كل من المجال المالي والاستدامة [33].
- يرى الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC أن التقارير المتكاملة تقدم صورة شاملة لكل جوانب الأداء في الشركة والتي تساهم في عملية خلق القيمة [3].

بناءً على ما سبق، يخلص الباحث إلى أن التقارير المتكاملة تقوم على فكرة الربط بين المعلومات المالية وغير المالية في تقرير واحد من خلال تجميع التقارير الفردية التي كانت تصدرها الشركة بشكل منفصل (التقارير المالية، تقرير الحوكمة، تقرير المسؤولية الاجتماعية، تقرير الاستدامة) في تقرير واحد شامل ومترابط. وفي ضوء ذلك يمكن تعريف التقارير المتكاملة بأنها "وسيلة لتقديم صورة كلية وشاملة وموجزة عن الأداء المالي وغير المالي للشركة والروابط فيما بينهم، وبما يسمح لأصحاب المصالح بالوقوف على وتقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وبما يساعد على ترشيد قراراتهم".

2.1.2 أهداف التقارير المتكاملة

تهدف التقارير المتكاملة إلى تحقيق ما يلي [10،21]:

- تحسين جودة المعلومات المتاحة لمقدمي رأس المال المالي من أجل تخصيص رأس المال بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية.
- تعزيز منهج أكثر اتساقًا وكفاءة لعملية التقرير المالي للشركات التي كانت تعتمد على تقارير مختلفة، والإفصاح عن مدي واسع من العوامل التي تؤثر جوهرياً في قدرة الشركة على خلق القيمة في الأجل الطويل.
- تعزيز المساءلة عن قاعدة عريضة من رؤوس الأموال (المالي، والصناعي، والفكري، والبشري، والاجتماعي والعلاقات، والطبيعي) وتعزيز تفهم العلاقات المتبادلة بينهم.
- تدعيم التفكير المتكامل واتخاذ القرارات والتصرفات التي تركز على خلق القيمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

كما أشارت بعض الدراسات إلى أن التقارير المتكاملة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها ما يلي [12، 30،31،32،32]:

- تقديم معلومات مالية وغير مالية عن الشركة في شكل وثيقة واحدة متكاملة وبشكل مختصر يسهل على أصحاب المصالح فهمها واتخاذ القرارات السليمة من خلالها.
- الإفصاح عن إستراتيجية وأداء وأنشطة الشركة، وبما يمكن أصحاب المصالح من تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل.
- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
- إظهار الروابط بين جوانب الأداء المختلفة، المالية والبيئية والاجتماعية بطريقة واضحة وموجزة.
- تمكين أصحاب المصالح من تقييم قدرة إدارة الشركة على إدارة المشاكل والمخاطر الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الحالية والمتوقعة.
- توفير معلومات مالية وغير مالية تفيد في تقييم أداء الشركة تجاه أبعاد الاستدامة، وبما يساعد أصحاب المصالح من تقييم قدرة الشركة على الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الحاضر والمستقبل.

بناءً على ما سبق، يخلص الباحث إلي أن التقارير المتكاملة تهدف إلى توفير المعلومات التي تساعد على تقييم أداء الشركة من منظور شامل وقدرتها على خلق القيمة، وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة) وإظهار الروابط فيما بينها، وبما يمكن أصحاب المصالح من اتخاذ القرارات، وتقييم مدي قدرة الشركة على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها، وتقدير التدفقات النقدية المتوقعة.

2.1.3 أسباب نشأة التقارير المتكاملة

هناك العديد من الدوافع والأسباب لتوجه الشركات نحو إعداد التقارير المتكاملة، منها ما يتعلق بالقصور في نماذج التقارير الحالية (بشقيها المالي وغير المالي)، ومنها ما يتعلق بحاجة الشركات لتطوير تقاريرها لتحقيق الشفافية وكسب ثقة أصحاب المصالح، ومنها ما يتعلق بدوافع المنظمات المهنية، نعرض لها فيما يلي:

2.1.3.1 القصور في التقارير المالية التقليدية

إن التقارير المالية التقليدية لم تعد كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح لعدم قدرتها على توفير صوره كاملة عن أداء الشركة الحالي والمستقبلي وقدرتها على خلق القيمة، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال وعولمة أسواق المال، والأزمات المالية العالمية والانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات الكبرى على مستوى العالم، والتي أكدت على أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية إلى جانب المعلومات المالية [1-4].

ولقد أشارت بعد الدراسات إلى أن هناك العديد من نقاط الضعف التي تعاني منها التقارير المالية من أهمها [5،13،18،23،36]:

- لا توفر رؤية كافية لأداء الكلى للشركة، ولا توضح العلاقات السببية بين الجوانب المختلفة للأداء.
- تركز التقارير المالية على تعظيم الربح، أي تعظيم مصالح فئة على حساب باقي فئات أصحاب المصالح.
- تركز التقارير المالية على توفير معلومات عن رأس المال المالي فقط، وتتجاهل العديد من أنواع رأس المال الأخرى مثل رأس المال البشري والفكري والاجتماعي، والتي تعد من محركات القيمة في الوقت الراهن، مما يؤدي إلى عدم التقرير عن أصول حقيقية تمثل جزءاً كبيراً من رأس مال الشركة.
- تهتم التقارير المالية الحالية بالإطار الزمني قصير الأجل.
- أن التقارير المالية بشكلها ومحتواها التقليدي قد أصبحت أكثر تشوشاً وغموضاً وأكثر تعقيداً.
- لا تأخذ التقارير المالية اعتبارات الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي طويلة الأجل، على الرغم من أن الشركات لا تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة.

ويمكن إبراز أهم سمات التقارير المتكاملة التي تميزها عن التقارير المالية، والتي دفعت الشركات لتبني تفعيل التقارير المتكاملة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) أهم أوجه الاختلاف بين التقارير المالية والتقارير المتكاملة

وجه المقارنة	التقارير المالية	التقارير المتكاملة
التفكير	منعزل	متكامل
الوكالة	رأس المال المالي	كل أشكال رأس المال
التركيز	الماضي والأداء المالي	الماضي والمستقبل، ومترابط واستراتيجي
الإطار الزمني	الأجل القصير	الأجل القصير والمتوسط والطويل
الثقة	إفصاح محدود	شفافية أكبر
المرونة	قواعد ملزمة	تستجيب للظروف
الإيجاز	طويل ومعقد	موجز وجوهري
التكنولوجيا	ورقي في الأساس	يعتمد على التكنولوجيا

المصدر [37]

وفي ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى أنه تم الاتجاه نحو التقارير المتكاملة بسبب النقد الموجه للتقارير المالية التقليدية، وذلك لتركيزها على الأداء المالي فقط وإهمال المعلومات المتعلقة بتصرفات الشركة في النواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم توفير المعلومات التي تساعد على تقييم الأداء الكلي للشركة وقدرتها على خلق القيمة.

2.1.3.2 القصور في التقارير غير المالية

نظراً لان التقارير المالية لا تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المختلفة لقيمة الشركة في الوقت الحاضر، ظهرت الحاجة لمزيد من الإفصاح عن المعلومات غير المالية الكمية أو النوعية عن حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والأداء البيئي والاجتماعي بهدف قياس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي تقييم قدرتها على تحقيق الاستدامة [6،38].

فالبيانات المالية السنوية التي تفصح عن الوضع الاقتصادي والمالي للشركة تكون مصحوبة بتقارير تكميلية مثل تقرير المسؤولية الاجتماعية وتقارير الاستدامة، والهدف من هذه التقارير هو أن تبين للمجتمع ككل ولأصحاب المصالح خاصة مدي ملائمة سلوك الشركة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومع ذلك يعاب على هذه التقارير صياغتها بشكل منعزل عن بعضها، وبالتالي قد تتداخل هذه المعلومات مع بعضها البعض وتزيد من عبء المعلومات، علاوة على ذلك قد يكون هناك نقص في التناسق والتماسك بين محتويات التقارير المختلفة، والذي من شأنه إعاقة عملية اتخاذ القرارات [29،39]. وتأكيداً على ما سبق أشارت بعض الدراسات إلى أن إعداد التقارير المالية وغير المالية بشكل منفصل عن بعضها البعض، فضلا عن احتوائها على كمية كبيرة من المعلومات أمر يجعلها معقدة وصعبة الفهم ولا توفر لأصحاب المصالح فهماً لطبيعة العلاقات والترابط بين المعلومات المالية وغير المالية، والذي يعد ضرورياً لإجراء التقييم الفعال لأداء الشركات وقدرتها على خلق القيمة في المستقبل [8-11].

فبالرغم من أهمية الإفصاح غير المالي إلا أن التقرير عنه بشكل منفصل عن التقارير المالية يضعف من أهميته، فهو لا يظهر الروابط بين إستراتيجية الشركة وأدائها المالي والاجتماعي والبيئي والحكومي، كما أن انفصال التقارير يؤدي لعدم الاتساق في المفاهيم ومنهجيات القياس، كما ترتب على فصل التقرير المالي عن الموضوعات البيئية والاجتماعية والحوكمة عدم الاهتمام بالمعلومات غير المالية من قبل المحللين الماليين والمستثمرين. كما أن التقارير المالية السنوية وتقارير الاستدامة المنفصلة لا تحقق النتائج المرجوة ولا توصل المعلومات المطلوبة لأنها تركز على المعلومات التاريخية ذات النظرة قصيرة الأجل، لذلك هناك حاجة إلى تقرير يقدم صوره كاملة عن الوضع الحقيقي للشركة، ويمكن من خلاله تقييم قدرتها على خلق القيمة والمحافظة عليها في المدى القصير والمتوسط والطويل [40].

وفي هذا الصدد أشار معهد المراجعين الداخليين إلى أن التقارير المتكاملة تمثل تطوراً في تقارير الشركات، وهدفها هو معالجة أوجه القصور المرتبطة بالتقارير المالية وغير المالية، فعلي الرغم من أن التقارير المالية وغير المالية تخبرنا الكثير عن الشركة، إلا أنها لا تعطي إحساساً شاملاً عن كيف يرتبط أداء الشركة بنموذج الأعمال، والاستخدام الفعال للموارد والرؤية طويلة المدى للهدف الذي تسعي إليه الشركة، علاوة على ذلك من الصعب إقامة روابط بين كل هذه التقارير المتناثرة، وعلى العكس من ذلك تهدف المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة إلى إظهار الروابط بين الجوانب المالية والبيئية والاجتماعية بطريقة واضحة وموجزة [28].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن من أهم أسباب الحاجة للتقارير المتكاملة هو قصور نماذج التقارير الحالية (التقارير المالية والتقارير غير المالية) لعدم ارتباطها ببعضها البعض، فضلا عن احتوائها على كمية كبيرة من المعلومات مما يجعلها مشوشة وصعبة الفهم وتزيد من عبء المعلومات، ولا توفر لأصحاب المصالح فهماً لطبيعة العلاقات والترابط بين المعلومات المالية وغير المالية، الأمر الذي يقلل من قدرة أصحاب المصالح على تكوين صورة شاملة عن أداء الشركة وقدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

2.1.3.3 حاجة الشركات لتطوير تقاريرها لتحقيق الشفافية وكسب ثقة أصحاب المصالح

يعد من أحد الأسباب الرئيسية التي دعت الشركات للتوجه للتقارير المتكاملة هو حاجه الشركات للشفافية لتحسين سمعتها وكسب ثقة أصحاب المصالح، والتواصل معهم وتوفير احتياجاتهم من المعلومات، فهناك زيادة في وعي الشركات بشأن تأثير العوامل البيئية والاجتماعية على مستقبلها وعلى المجتمع الذي تعمل فيه، وأهمية الربط بين المعلومات المالية وغير المالية

ونموذج الأعمال والإستراتيجية والفرص والمخاطر، وأن ذلك يمكن أن يميز الشركة عن غيرها ويساعدها على تقديم نفسها بشكل أفضل للمستثمرين وأصحاب المصالح [6،9،24،41].

ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية أصبحت حاجة الشركات لبناء الثقة في أعمالها مع جميع أصحاب المصالح وإظهار مساهمتها تجاه الاستقرار الاقتصادي طويل الأجل ذات أولوية عالية. كما أن هناك تحديات رئيسية يتعين مواجهتها لتحقيق الإصلاح تتضمن الحاجة إلى تركيز الشركات على المدى الطويل، والتأكد من أن الشركة تخدم مصالح جميع أصحاب المصالح (المستثمرين، الموظفين، الموردين، العملاء، الدائنين، والمجتمعات والبيئة)، وهنا نجد أن التقارير المتكاملة يمكن أن تساعد الشركات على مواجهة هذه التحديات، حيث تمكن الشركة من تحديد كيفية إنشاء القيمة على المدى الطويل، وتساعد مجالس الإدارة على تقديم الصورة الكاملة لاستخدام الشركة لجميع الموارد ذات الصلة [42].

تساعد التقارير المتكاملة على زيادة مستوى الشفافية وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن إستراتيجية الشركة ونموذج الأعمال، وتحسين سمعة الشركة وتحسين وضعها التنافسي، كما توفر التقارير المتكاملة احتياجات غالبية فئات أصحاب المصالح بدلا من التركيز على المنظور الضيق لنظرية الوكالة، أي التركيز على المساهمين فقط [34]. وتأكيداً لما سبق أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك اهتمام بالتقارير المتكاملة من أجل زيادة الشفافية وتشجيع العادات البيئية والاجتماعية التي تحسن من سلوك الأعمال المستدام، وزيادة مستوى الثقة من جانب أصحاب المصالح الرئيسيين [12،13،18،24]. كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن التقارير المتكاملة تركز على الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال وإنشاء القيمة والسياق الذي تعمل فيه الشركة، وتقدم شرحاً أوسع للأداء مقارنة بالمنهج التقليدي، حيث تصف اعتماد الشركة على الموارد المختلفة والعلاقات فيما بينها وكيفية الوصول إليها والتأثير عليها [14].

وفي ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى أن دمج النواحي غير المالية (الاجتماعية والبيئية والحوكمة) مع النواحي المالية يؤدي إلى الأخذ في الاعتبار مختلف جوانب أداء الشركة بشكل متكامل، مما يزيد من مستوى الشفافية وإظهار النواحي الإيجابية والسلبية، ويربط أصحاب المصالح بالشركة نتيجة لتحسين سمعتها، مما يخلق الطلب على التقارير المتكاملة.

2.1.3.4 رغبة المنظمات المهنية في وضع إطار يحقق الاتساق بين المعلومات المالية وغير المالية

أشار معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز إلى أن تقارير الشركات في حاجة للتطوير باستمرار، والتغيير لتلبية متطلبات مجموعة متزايدة من المستخدمين، فضلا عن الاستجابة للأحداث الخارجية، وأن ممارسات التقرير ليست ثابتة، ولكن يجب تحسينها دائماً وتحتاج إلى التكيف مع بيئة العمل والتنظيم المتغيرة باستمرار [43].

فعدم وجود إطار واحد للتقارير يجمع في طياته كل المعلومات المطلوبة من جانب أصحاب المصالح، دفع العديد من المنظمات المهنية للتحرك والاهتمام بوجود إطار يتلافى عيوب التقارير السابقة، وذلك لان التقارير المالية كانت منفصلة عن تقارير الاستدامة، مما يؤدي إلى إغفال الكثير من المعلومات أو تجاهل البعض لكثير من هذه المعلومات عند اتخاذ القرارات [34،41].

فقد تم تشكيل لجنة التقارير المتكاملة بجنوب أفريقيا بهدف تقديم دليل إرشادي للتقارير المتكاملة للربط بين الأداء المالي والاستدامة، وقد أصدرت اللجنة ورقة مناقشة في يناير 2011م. كما تم تشكيل المجلس الدولي للتقارير المتكاملة في عام 2010م بهدف وضع إطار شامل للتقارير المتكاملة يجمع بين النواحي المالية وغير المالية (القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة)، وقد صدر الإطار في ديسمبر 2013م [44]. فالتقارير المتكاملة كاتجاه حديث للإفصاح نالت اهتمام متزايد منذ تشكيل المجلس

الدولي للتقارير المتكاملة، كما أن هناك عدد كبير من الشركات شاركت في البرنامج التجريبي الذي عقده المجلس من أجل التحقق من أن الإطار يتوافق مع احتياجات أصحاب المصالح ويتلاءم مع البيئة الحقيقية للشركات [27].

يخلص الباحث مما سبق إلى أن سعي بعض المنظمات المهنية لمواجهة التغيرات والتطورات التي تحدث في بيئة الأعمال بتقديم أدوات إفصاح جديدة، وذلك لمساعدة الشركات على التواصل المستمر وبشكل فعال مع أصحاب المصالح والمجتمع ككل، أدى إلى زيادة الاهتمام بإعداد التقارير المتكاملة.

2.1.4 أهمية التقارير المتكاملة

تنبع أهمية التقارير المتكاملة من المنافع التي تحققها لكل من الأطراف الداخلية والخارجية، وذلك على النحو التالي:

2.1.4.1 بالنسبة للأطراف الخارجية

تعمل التقارير المتكاملة على تحقيق العديد من المنافع للأطراف الخارجية، حيث تعمل على توفير المعلومات المالية وغير المالية بشكل شامل وموجز ومترابط مما يمكن المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح الخارجيين من تقييم الأداء الكلي للشركة، سواء الأداء الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو الحوكمي، مما يحسن من شفافية المعلومات [8،13،21]. كما تساعد التقارير المتكاملة في الحد من عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين، وذلك من خلال التوسع في كمية المعلومات التي تفصح عنها الشركة لكي تتضمن كل محركات خلق القيمة في الشركة (مثل الجوانب المالية والبيئية والاجتماعية والبشرية)، مما يقلل من عدم التأكد عند تقييم أداء الشركة، وهذا ينعكس بدوره في تقليل تكلفة رأس المال [9].

كما أن توفير معلومات عن الاداء المستدام وربطه بالأداء المالي يولد مزايا السمعة الجيدة، ويحسن من ثقة المستثمرين في الشركة، ويؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد [16]. وأن التقارير المتكاملة بالإضافة إلى أنها تتضمن معلومات ذات قيمة ملائمة والتي تكون مفيدة في تقييم التوجهات طويلة الاجل للشركات، فإنها توفر أيضاً معلومات أسهل في التشغيل مما يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات، وهذا يمكن المحللين من دمج كل المعلومات ذات الصلة والملائمة للاتخاذ القرارات وتضمينها في تنبؤاتهم. وبهذه الطريقة يكون لدي المحللين تفهم أفضل لأداء الشركة ونظرتها المستقبلية، مما يمكنهم من تقديم تنبؤات أكثر دقة حول الأداء المستقبلي للشركة [9].

إن التقارير المتكاملة يمكن أن توفر لأصحاب المصالح معلومات مفيدة عن العوامل المؤثرة على عملية خلق القيمة بالشركة، وأن ذلك يزيد من نفعية المعلومات المحاسبية للمستخدمين الخارجيين، مما يؤكد على أن التقارير المتكاملة قد توفر معلومات ذات قيمة ملائمة. وتأكيدا على ذلك قامت إحدى الدراسات بالتحقق مما إذا كانت القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية قد تحسنت بعد التطبيق الالزامي للتقارير المتكاملة في جنوب أفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى أن تبني التقارير المتكاملة قد حسن من منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين، وأن ذلك قد انعكس في صورة تأثير التقارير المتكاملة على أسعار الأسهم [45].

2.1.4.2 بالنسبة للأطراف الداخلية

تتجه الشركات للتوسع في الإفصاح الاختياري من خلال التقارير المتكاملة بهدف تقليل التعارض في المصالح وتخفيض تكاليف الوكالة. بالإضافة إلى ذلك غالباً ما تسعى الشركات إلى الحصول على التمويل الخارجي بتكلفة معقولة، وبالتالي فإن تحسين مستوي وجودة الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة سوف يساعد على تخفيض مخاطر المعلومات وتخفيض حالة عدم التأكد لدي المستثمرين، ومن ثم تخفيض تكلفة التمويل [26]. وتأكيدا لما سبق، أشارت إحدى الدراسات إلى أن الشركات ذات الربحية

المرتفعة تفصح عن معلومات أكثر بالتقارير المتكاملة لتميز نفسها عن الشركات الأخرى الأقل ربحية، وذلك من اجل الحصول على التمويل المطلوب بتكلفه أقل ومنع انخفاض أسعار أسهمها [14].

كما أن المديرين يستخدمون الإفصاح للأطراف الخارجية من خلال التقارير المتكاملة كوسيلة لتحسين سمعتهم ولضمان الاستمرار في وظائفهم وزيادة مستوى مكافأتهم، ومن ثم تحسين موقفهم في سوق العمل الإداري [24]. إن التقارير المتكاملة تسلط الضوء على كيفية ربط العوامل الداخلية مثل الموارد المختلفة والعلاقات بنموذج الأعمال واستراتيجية الشركة، وتساعد على تطبيق فكر أكثر شمولاً لرأس المال، ومن ثم تعزيز التفكير المتكامل داخل الشركة، مما ينعكس إيجابيا على أداء الشركة [8].

2.2 العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة

هناك اختلافات نسبية في مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة بين الشركات وبعضها البعض، حيث يتأثر مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة بمجموعة من العوامل والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين، عوامل على مستوي الشركة وعوامل على مستوي الدولة، تعرض لها الدراسة بالتفصيل فيما يلي:

2.2.1 العوامل على مستوي الشركة

تلعب خصائص الشركة دوراً هاماً في تبني التقارير المتكاملة ومستوي الإفصاح بها، وذلك على النحو التالي:

2.2.1.1 حجم الشركة

يعتبر حجم الشركة من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على تبني التقارير المتكاملة. وفي هذا الصدد هناك عدد من المؤشرات أو الخصائص التي تميز الشركات الكبيرة عن الشركات الصغيرة، على سبيل المثال حجم الأصول، والتنوع الكبير في المنتجات، وتعقد شبكات التوزيع، والاعتماد الكبير على أسواق رأس المال لتمويل استثماراتها، وعدد العاملين وغيرها [24].

وقد قدمت عدة نظريات تفسيرات مختلفة لتأثير حجم الشركة على الإفصاح المحاسبي عبر التقارير المتكاملة، فطبقاً لنظرية الوكالة الشركات كبيرة الحجم تزداد فيها تكاليف الوكالة نظراً لتعارض المصالح بين المساهمين والدائنين والمديرين، وأن التوسع في الإفصاح الاختياري من خلال التقارير المتكاملة يعمل على تخفيض تكاليف الوكالة وذلك من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات [14]. ومن منظور نظرية أصحاب المصالح، غالباً ما تتعدد وتتنوع فئات أصحاب المصالح بالنسبة للشركات الأكبر حجماً، حيث تستحوذ الشركات الكبرى على اهتمام العديد من المستخدمين، ومن ثم تتجه الشركات لمزيد من الإفصاح الاختياري من خلال التقارير المتكاملة بهدف تخفيض التعارض في المصالح وتلبية احتياجات أصحاب المصالح المتنوعة من المعلومات. بالإضافة إلى ذلك غالباً ما تسعى الشركات الأكبر حجماً إلى الحصول على مزيد من التمويل الخارجي، وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح الاختياري من خلال التقارير المتكاملة يكون مطلباً أساسياً في مثل هذه الحالات سعياً لتخفيض حالة عدم التأكد لدي المستثمرين، ومن ثم تخفيض تكلفة التمويل [26].

ومن منظور نظريه التكاليف السياسية نجد أن الشركات الأكبر حجماً تواجه قدر أكبر من التكاليف السياسية واحتمالات التدخل الحكومي، لذلك تفصح اختيارياً عن المعلومات من أجل تقليل التكاليف السياسية مثل الضرائب والأجور وغيرها، والحصول على منافع معينة مثل الإعانات الحكومية أو القرارات الحكومية التي تكون في صالح الشركة [24]. ومن زاوية تحليل التكلفة والعائد، فإن إعداد ونشر المعلومات يتوقف على حجم الشركة، وأن المنافع المحتملة تكون أكبر بالنسبة للشركات الكبيرة، وذلك لأن هناك علاقة مباشرة بين تكاليف الوكالة ومنافع الإفصاح، ونتيجة لذلك حجم الشركة يكون له تأثير ايجابي على كميه المعلومات المالية وغير المالية التي يتم الإفصاح عنها [14].

وتأكيداً لما سبق، توصلت بعض الدراسات إلى أن حجم الشركة كان له تأثير ايجابي على إعداد ومحتوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة، لأن الشركات الكبيرة تواجه مشاكل الوكالة ومشاكل عدم تماثل المعلومات بصورة أكبر بالمقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة [15،31،39،46]. كما توصلت بعض الدراسات إلى أن زيادة درجة التعقد التنظيمي (مقاسه بكبر حجم الأعمال، وتعدد القطاعات والفروع، وارتفاع نسبة الأصول غير الملموسة إلى إجمالي الأصول) تؤثر ايجابياً على درجة الإفصاح بالتقارير المتكاملة، وذلك من أجل تحسين بيئة المعلومات الخاصة بالشركة عن طريق تسهيل تدفق وتكامل المعلومات وجعل بيئة المعلومات أكثر شفافية، والتي يستطيع من خلالها المستثمرين تضمين المعلومات الخاصة بالشركة في قراراتهم [23،47].

بناءً على ما سبق، يخلص الباحث إلى أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر استعداداً لإعداد التقارير المتكاملة نظراً لتعدد أنشطتها وتأثيرها على المجتمع، واتساع فئات أصحاب المصالح المهتمة بها، ورغبة هذه الشركات في تخفيض تكاليف الوكالة والتكاليف السياسية والحد من عدم تماثل المعلومات من خلال التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر قدرة على تحمل تكاليف الإفصاح المرتبطة بإعداد التقارير المتكاملة.

2.2.1.2 الربحية

هناك علاقة ايجابيه بين ربحية الشركة ومستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة، فالشركات ذات الربحية المرتفعة تفصح عن معلومات أكثر لتميز نفسها عن الشركات الأخرى الأقل ربحية، وذلك من اجل الحصول على التمويل المطلوب بتكلفه أقل ومنع انخفاض أسعار أسهمها [14]. ولقد قدمت نظريات مختلفة تفسيرات مختلفة لممارسات الإفصاح بالشركات ذات الربحية المرتفعة، فطبقاً لنظرية الوكالة المديرين في الشركات ذات الربحية المرتفعة يستخدمون الإفصاح للأطراف الخارجية كوسيلة لتحقيق مزايا شخصية مثل ضمان الاستمرار في وظائفهم وزيادة مستوى مكافأتهم [24].

وفي ظل نظرية الإشارة تبدو الشركات ذات الربحية المرتفعة أكثر استعداداً للإفصاح الاختياري من خلال التقارير المتكاملة، والذي توضح الشركة بموجبه للمهتمين بمتابعة أدائها أنها قادرة على العمل في الاتجاه الصحيح والمرغوب، وأيضا لكي تميز نفسها عن غيرها من الشركات الأقل نجاحاً، كما يرتبط ذلك بتحسين سمعة الشركة والبحث عن مشروعية لما تقوم به من أنشطة [26]. وفي ضوء نظرية التكاليف السياسية تتجه الشركات التي تحقق مستويات مرتفعة من الربحية نحو مزيد من الإفصاح الاختياري، وذلك لتقديم مبررات معقولة لما تحققه الشركة من أرباح [24]. كما أكدت نتائج بعض الدراسات [31،46] على أن الشركات الأكبر حجماً والأكثر ربحيه تتجه نحو التوسع في الإفصاح في التقارير المتكاملة، وذلك للحد من عدم تماثل المعلومات.

بناءً على ما سبق، يخلص الباحث إلى أن الشركات ذات الربحية المرتفعة تتوسع في مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة وذلك رغبة من هذه الشركات لتمييز نفسها عن الشركات الأقل ربحية ولتحسين سمعتها بالسوق، وكذلك رغبة المديرين في تحقيق مزايا شخصية متعلقة بسوق العمل الإداري، مثل الاستمرار في وظائفهم أو زيادة مستوى مكافآتهم.

2.2.1.3 الحاجة لمصادر تمويل خارجية

تعد الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية أحد العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة، فمع زيادة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية بالشركة والأطراف الخارجية وخاصة المستثمرين قد تواجه الشركات التي في حاجة إلى تمويل خارجي صعوبات في الحصول على التمويل المطلوب بتكلفه معقولة، وهنا يتعين على الشركة زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير المتكاملة، المتعلقة بإستراتيجية وأداء الشركة وآفاقها المستقبلية، مما يؤدي إلى الحد

من عدم تماثل المعلومات وتخفيض تكاليف الوكالة، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض تكلفة التمويل وزيادة القيمة السوقية للشركة [23].

كما أن العلاقة بين مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة وحاجه الشركة للتمويل الخارجي تكون أقوى في البلدان التي تعاني من ضعف الحماية القانونية للمساهمين، حيث تعاني الشركات في هذه الدول من صعوبة الحصول على التمويل الخارجي وذلك لأن المستثمرين في هذه الدول قد يكون لديهم تخوف من استغلال الإدارة لحقوقهم، ومن ثم فإن الشركات يكون لديها حوافز كبيرة للحد من مخاوف المستثمرين من خلال زيادة مستوى وجودة الإفصاح بالتقارير المتكاملة للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات بتكلفة منخفضة [47].

بناءً على ما سبق، يخلص الباحث إلى أنه في ظل زيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي يكون هناك دافع لزيادة مستوى وجودة الإفصاح بالتقارير المتكاملة، لأن ذلك سوف يساهم في جذب المزيد من مصادر التمويل بتكلفة أقل كنتيجة لتحسين بيئة المعلومات الخاصة بالشركة، وزيادة قدرة المستثمرين ومانحي الائتمان على تقييم قدرة الشركة على الوفاء بديونها وتقييم فرص النمو المستقبلي للشركة.

2.2.1.4 هيكل الملكية

يعد هيكل الملكية أحد العوامل المؤثرة على تبني الشركات لإعداد التقارير المتكاملة، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تركز الملكية يؤثر على ممارسات الإفصاح من جانب الشركات. فكلما زادت درجة تركز الملكية في يد مجموعه قليلة من المساهمين، أي امتلاك مجموعة محدودة من المساهمين نسبة كبيرة من أسهم الشركة، فإن رغبه هذه الشركات في تقديم معلومات أكثر تقل، ويرجع ذلك إلى أن المساهمين المسيطرين يكون لديهم القدرة على ضمان تحقيق أهدافهم على حساب حقوق الأقلية، وفي نفس الوقت يكون لديهم القدرة على الوصول إلى المعلومات الخاصة بالشركة والحصول على احتياجاتهم من المعلومات مباشرة من الشركة، وهذا يقلل من الطلب على التقارير الخارجية لهذه الشركات [46].

تعد ممارسات الإفصاح بالشركات العائلية مثال واضح على الشركات ذات تركز الملكية المرتفع، حيث إن الملاك عادة ما يحصلون على المعلومات المرغوبة مباشرة من الشركة، ولا يعتمدون على المعلومات المنشورة بشكل كبير، وبالتالي يقل مستوى الإفصاح [48]. وعلى الجانب الآخر تتسم الشركة ذات هياكل الملكية المشتتة بوجود عدد كبير من المساهمين المالكين لعدد صغير من الأسهم، وفي هذا الوضع الطلب على المعلومات التي تتضمنها التقارير المتكاملة يكون أكبر، وذلك كوسيلة لمراقبة المديرين وحماية مصالح حملة الأسهم [46].

بناءً على ما سبق، يخلص الباحث إلى أنه في ظل تركز الملكية المرتفع كما في حالة الشركات العائلية يقل الطلب على التقارير الخارجية، وبالتالي يقل الدافع نحو إعداد التقارير المتكاملة، لان كبار الملاك يمكنهم الحصول على المعلومات المطلوبة من الشركة بشكل مباشر. على النقيض من ذلك حالة تشتت الملكية التي تتصف بها الشركات المساهمة، حيث يوجد عدد كبير من المساهمين، وفي هذه الحالة يزداد الطلب على المعلومات التي تتضمنها التقارير المتكاملة، وذلك كوسيلة لمراقبة المديرين وحماية مصالح حملة الأسهم.

2.2.1.5 نوع الصناعة

إن نوع الصناعة يمثل أحد العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المتكاملة، حيث أن الشركات التي تعمل في نفس القطاع سوف تتبنى نموذج إفصاح متشابه. ففي القطاعات التي تكون فيها درجة المنافسة مرتفعة يقل مستوى المعلومات التي

يتم الإفصاح عنها، وذلك بدافع أن مثل هذه المعلومات قد تضر بالوضع التنافسي للشركة، وأن المنافسين قد يستغلون هذه المعلومات ويستخدمونها بطريقة تضر بمستقبل الشركة [14،46].

وتأكيداً على اختلاف مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة طبقا لنوع الصناعة توصلت إحدى الدراسات إلى إن بعض القطاعات مثل الخدمات المالية والعقارات كانت أفضل القطاعات من حيث مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة، ويرجع ذلك إلى تأثر هذه القطاعات بالاتجاهات العالمية الحالية مثل التكنولوجيا الحديثة والعولمة، في حين أن قطاعات معينة مثل قطاعات الطاقة والموارد الأساسية والنقل كان مستوى الإفصاح بها منخفض [49]. كما أن نوع الصناعة له تأثير معنوي على كمية المعلومات البيئية والاجتماعية المفصح عنها بالتقارير المتكاملة، فعلى سبيل المثال الشركات في القطاعات التي لها تأثير كبير على البيئة مثل شركات البترول والغاز تميل إلى التوسع في الإفصاح عن المعلومات البيئية بالتقارير المتكاملة [27].

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن نوع الصناعة يعتبر من العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة، وذلك لان تكاليف الأضرار التنافسية والتكاليف السياسية قد تختلف من صناعة إلى أخرى، وكذلك اختلاف درجة تأثير أنشطة الشركة على البيئة التي تعمل فيها.

2.2.1.6 القيد بالبورصة

يعتبر القيد بالبورصة من العوامل الهامة التي تؤثر على مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة، حيث تتصف الشركات المقيدة بالبورصة باتساع الملكية وتشتتها، ومن ثم زيادة عدم تماثل المعلومات وزيادة الطلب من جانب المستثمرين والأطراف المهتمة على المعلومات، لذا فإن الشركات المقيدة بالبورصة تعمل جاهدة على زيادة مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة من أجل تقليل عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والأطراف خارجية. كما أن التقارير المتكاملة تمثل وسيلة لتقليل مخاطر المعلومات بالنسبة للمستثمرين، لذلك يكون هناك علاقة ايجابية بين إعداد التقارير المتكاملة والقيد بالبورصة [25]. كما تتجه الشركات المقيدة بالبورصة إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات بالتقارير المتكاملة بما يساعد على زيادة ثقة المستثمرين فيها، وبالتالي سهولة الحصول على التمويل المطلوب بتكلفة منخفضة.

2.2.1.7 خصائص مجلس الإدارة

تناولت بعض الدراسات تأثير خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة، وقد ركزت على بعض الخصائص من أهمها ما يلي [12،14،15،46]:

أ- استقلال مجلس الإدارة: هناك علاقة ايجابية بين استقلال مجلس الإدارة وإعداد التقارير المتكاملة ومستوى الإفصاح بها، حيث إن وجود المديرين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة يساعد على ضمان الموضوعية والاستقلالية في القيام بالوظائف الرقابية، مما يحسن من جودة وكمية المعلومات المفصح عنها، كما أن الأعضاء المستقلين يكونوا أكثر استجابة للاحتياجات الجديدة من المعلومات [12،15،50]. تأكيداً لما سبق توصلت إحدى الدراسات إلى إن استقلال مجلس الإدارة مع التنوع في الخبرات والثقافات بالمجلس يرتبط ايجابياً بإعداد التقارير المتكاملة [46]. وأن وجود عدد أكبر من الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة يؤدي إلي زيادة جودة التقارير المتكاملة [51]. ولقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن استقلال مجلس الإدارة يزيد من فعالية المجلس في القيام بوظائفه الرقابية على الإدارة، وأن هذا ينعكس في صورة زيادة كمية وجودة المعلومات وتعزيز شفافية التقارير المتكاملة [52].

ب-حجم مجلس الإدارة: نظراً لتعقد الرقابة الإدارية ولضمان دقة المعلومات المقدمة ينبغي وجود عدد أكبر من الأعضاء في مجلس الإدارة مع التنوع في الخبرات والمهارات، وأن الرقابة الأفضل سوف تقود إلى الإفصاح عن حجم أكبر من المعلومات

عن الشركة [15]. وفي هذا الصدد بينت إحدى الدراسات أن وجود عدد أكبر من الأعضاء في مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على اتساع ودرجة تكامل المعلومات المقدمة في التقارير المتكاملة، وذلك لأن التقارير المتكاملة تتطلب وجود عدد من الأعضاء ذوي الخبرات المتنوعة في المحاسبة والتمويل والاستدامة وغيرها، وأن وجود الخبرات المتنوعة يكون أكثر احتمالاً في المجالس الكبيرة [14]. وتوصلت إحدى الدراسات إلى إن الشركات التي بها مجلس إدارة كبير الحجم، ويتضمن أعضاء غير تنفيذيين ولديهم خبرات مختلفة يزداد فيها احتمال إعداد التقارير المتكاملة [46]. كما أشارت دراسة أخرى إلى أن حجم مجلس الإدارة يرتبط ايجابياً بزيادة كمية وجودة المعلومات المقدمة، وتعزيز شفافية التقارير المتكاملة [12،52].

ج-مستوى نشاط مجلس الإدارة: إن مجلس الإدارة النشيط يكون أكثر فعالية، لأن تكرار الاجتماعات يمكن الأعضاء من الإشراف الفعال على أنشطة الشركة والاهتمام بالإفصاح عن المعلومات. كما بينت بعض الدراسات أن هناك حاجة لتكرار اجتماعات مجلس الإدارة للإشراف على عملية تكامل المعلومات بالتقارير المتكاملة [12،15،39].

د- وجود النساء بمجلس الإدارة: إن وجود النساء بمجلس الإدارة يؤثر ايجابياً على سلوك الشركة وممارسات الإفصاح بها، لأنهم يهتمون بتطبيق الأطر والمعايير الأخلاقية ويهتموا بالمصالح والاهتمامات الإنسانية، وأن هذا السلوك يرتبط بزيادة شفافية المعلومات وخاصة فيما يتعلق بقضايا الاستدامة والتقارير المتكاملة [14،50]. وتأكيداً لما سبق، توصلت بعض الدراسات إلى إن هناك علاقة ايجابيه بين وجود النساء بمجلس الإدارة وإعداد التقارير المتكاملة [15،46].

2.2.1.8 حجم مكتب المراجعة

أشارت إحدى الدراسات إلى إن الشركات التي يتم مراجعة حساباتها بواسطة إحدى مكاتب المراجعة الكبرى تكون أكثر ميلاً لإعداد التقارير المتكاملة، كما أن حجم مكتب المراجعة يعد مؤشر للجودة لأنه يؤثر على جودة عرض ومحتوى التقارير المتكاملة، كما أن التوكيد الخارجي للتقارير المتكاملة يساعد على زيادة مصداقية وجوده المعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها [27].

ويمكن القول إن السبب في التأثير الايجابي لحجم مكتب المراجعة على إعداد التقارير المتكاملة يرجع إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى تعمل على تشجيع عملائها على إتباع أفضل الممارسات في مجال الإفصاح، كما يتوافر لديها الخبرات المهنية التي تمكنها من تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التوكيد على التقارير المتكاملة.

2.2.2 العوامل على مستوي الدولة

هناك بعض العوامل على مستوي الدولة والتي يمكن أن تؤثر على مدي تبني التقارير المتكاملة ومستوي الإفصاح بها، من أهمها ما يلي:

2.2.2.1 البيئة القانونية

تعد البيئة القانونية السائدة في الدولة أحد العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة، وذلك لان الشركات تخضع للقواعد والقوانين الموجودة في الدولة. ويمكن تصنيف البيئة القانونية للدولة إلى نظامين هما [46،48]:

أ-نظام القانون العام: في ظل هذا النظام التأثير السياسي يكون محدود وأن محور التركيز هو احتياجات المساهمين، ويكون الهدف الأساسي للمنشأة هو تعظيم الإيرادات، وفي هذه الدول المستوى العالي من الحماية للمساهمين يكون على حساب باقي أصحاب المصالح، وذلك يعطي تركيز أكبر على نشر التقارير المالية بدلا من الأنواع الأخرى من التقارير مثل تقرير الاستدامة والتقارير المتكاملة.

ب-نظام القانون المدني: في ظل هذا النظام يكون هناك مستوى عالي من التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية، ويتم إصدار معايير المحاسبة وإلزامها بواسطة الحكومة، ويكون هناك تركيز أكبر على تبرير احتياجات مجموعة أوسع من أصحاب

المصالح من أجل تقليل عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة بين الإدارة وأصحاب المصالح، مما يقود إلى درجة أعلى من الشفافية. كما أن دول القانون المدني يكون لديها توجه مجتمعي وقوانين تهدف إلى حماية حقوق العاملين وغيرهم من أصحاب المصالح، لذلك فإن الشركات في هذه الدول من المتوقع أن تفصح عن معلومات أكثر، وتتوسع في إعداد التقارير المتكاملة لتوفر تقييم شامل لأداء الشركة.

وتدعيماً لما سبق، تناولت بعض الدراسات علاقة البيئة القانونية بالتقارير المتكاملة، وتوصلت إلى أن الشركات الموجودة بدول يحكمها القانون المدني وآليات تنفيذ القانون بها قوية تكون أكثر اهتماماً بإعداد التقارير المتكاملة، وذلك من أجل تحسين عملية اتخاذ القرارات من جانب أصحاب المصالح، وذلك بالمقارنة بالشركات الموجودة بدول القانون العام [15،25،27].

بناءً على ما سبق، يخلص الباحث إلى أن النظام القانوني المطبق ومدي وجود آليات رقابة قوية لحماية حقوق أصحاب المصالح من العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عبر التقارير المتكاملة.

2.2.2.2 البيئة الثقافية

إن البيئة الثقافية داخل كل دولة، والتي تتمثل في قيم واتجاهات أصحاب المصالح، تلعب دوراً مهماً في مدى توجه الشركات بهذه الدول نحو إعداد التقارير المتكاملة، فالشركات الموجودة بالدول والمجتمعات ذات القيم الجماعية ومستوي عالي من التعليم والثقافة هي الأكثر توجهاً نحو إعداد التقارير المتكاملة [53]. فالبيئة الثقافية تؤثر على القيم الأساسية للأفراد والشركات، حيث يكون لها تأثير على أخلاقيات عملية اتخاذ القرار والسلوك الإداري وأداء الشركة، لأنها تخلق التوجه بصورة أكبر (أو أقل) نحو سلوك الأعمال المستدام، ومحدد لمستوي شفافية الشركات تجاه الأداء الاستراتيجي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمي [53].

كما أن درجة قبول الشركات لتحمل مسئولياتها تجاه المجتمع تمثل جانباً مهماً من ثقافة المجتمع، ففي بعض الدول تعطي الأولوية للمسئولية عن الرفاهية المالية، في حين أنه في دول أخري تنطوي مسئولية الشركات على مجموعة أوسع من القيم البيئية والاجتماعية، وكلما زاد الاهتمام بالمسئولية البيئية والاجتماعية زاد الاهتمام بإعداد التقارير المتكاملة، وذلك لتقديم صورة كلية وشاملة عن أداء الشركة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية [46]. فالشركات الموجودة في دول لديها قيم قوية للجماعية وتقبل عدم التأكد والتوجه طويل الأجل (مقارنة بقيم مثل الفردية وتجنب عدم التأكد والتوجه قصير الأجل) تظهر التزام أكبر تجاه الاستدامة والشفافية والحوكمة الجيدة، والممارسات التي تشجع الشفافية الأكبر تجاه سلوك الشركة من خلال نشر التقارير المتكاملة، لتوفير مدي واسع من المعلومات المطلوبة من جانب المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح لتقييم التوجهات طويلة الأجل للشركة بشكل واضح وموجز ومتكامل وقابل للمقارنة [53].

2.2.2.3 النظام المالي

النظام المالي للدولة الذي تعمل فيه الشركة هو محدد هام آخر لتفضيلات الشركات بشأن إعداد التقارير المتكاملة. ويتم تصنيف النظام المالي للدولة بشكل عام من حيث درجة الاعتماد على السوق في عملية التمويل إلى نظامين، اقتصاد قائم على البنوك واقتصاد قائم على السوق وذلك على النحو التالي [46]:

- اقتصاد قائم على البنوك: في ظل الاقتصاديات القائمة على البنوك (مثل ألمانيا) توجد علاقات وثيقة بين البنوك والشركات. ومن خلال هذه العلاقات الوثيقة يمكن للبنوك الوصول إلى أنظمة المعلومات الخاصة بالشركات وجمع المعلومات التي تحتاجها مباشرة من الشركة. وبعبارة أخرى يمكن للبنوك مراقبة سلوك الشركات بشكل مكثف، وفى ظل وجود علاقة طويلة

الأجل بين البنوك والشركات فإن تكاليف المراقبة تكون أقل بالنسبة للبنوك مما ستكون عليه بالنسبة للمستثمرين الأفراد، وبالتالي يكون هناك طلب منخفض نسبيا على التقارير الخارجية في هذه الدول.

- اقتصاد قائم على السوق: في ظل الاقتصاديات القائمة على السوق يتم إعداد التقارير في المقام الأول لتلبية احتياجات المشاركين في السوق. فالشركات في هذه الدول يكون لديها عدد أكبر من أصحاب المصالح ذوي الملكية المحدودة والذين تبني قراراتهم الاستثمارية على المعلومات ذاتية التحليل، والتي يتم تجميعها من تقارير الشركات. وهذا يتطلب من الشركات الإفصاح ليس فقط عن المعلومات المالية، ولكن كافة جوانب الأداء سواء المالي أو غير المالي. فالشركات يكون لديها حافز أعلى لتقديم معلومات أكثر حول كافة جوانب أداء الشركة لأصحاب المصالح وذلك لتمييز أنفسهم عن باقي الشركات وكسب ثقة أصحاب المصالح وذلك سعيا وراء تخفيض تكاليف التمويل. وبناء على ذلك يزداد الطلب على الاشكال المبتكرة من التقارير مثل التقارير المتكاملة.

2.2.2.4 درجة النمو الاقتصادي

مستوى التنمية في الدولة هو أيضا محدد لتفضيلات الشركات فيما يتعلق بأسلوب التقارير المتبع. فقد توصلت احدى الدراسات إلى أن الإفصاح الاختياري عن التقارير المتكاملة يكون أكثر شيوعا في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية [48]. فعادة ما يكون لدى الدول المتقدمة تراكم أكبر لرأس المال، وبالتالي تكون لديها فرصة أكبر للتعافي إذا فشلت، وهذا يجعل الابتكارات أكثر احتمالا للظهور في الدول المتقدمة، كما إن الشركات في هذه الدول يكون لديها أيضا قدرة أكبر على تطبيق نماذج التقرير الجديدة والمبتكرة في وقت سابق مقارنة بالشركات الموجودة في الدول الأقل نمواً، وبالتالي فإن مستوى التنمية الاقتصادية يكون له تأثير إيجابي على إعداد التقارير المتكاملة ومستوي افصاح بها [46].

3. النتائج

تناول هذا البحث دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على مستوي الإفصاح بالتقارير المتكاملة، وقد خلص الباحثين إلى بعض النتائج من أهمها ما يلي:

- أن التقارير المتكاملة هي وسيلة لتقديم صورة كلية وشاملة وموجزة عن الأداء المالي وغير المالي للشركة والروابط فيما بينهم، وبما يسمح لأصحاب المصالح بالوقوف على وتقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل.
- يستند إعداد التقارير المتكاملة على التفكير المتكامل مما يساعد الشركات على إتباع نهج أكثر شمولاً عند اتخاذ القرارات وإعداد التقارير، ومما يساعد على تعظيم قيمة الشركة.
- تهدف التقارير المتكاملة إلى توفير المعلومات التي تساعد على تقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وتظهر القيمة التي تخلقها الشركة مع مرور الوقت في شكل زيادات أو نقصان أو تحويلات في رؤوس الأموال التي تسببها الأنشطة التجارية للشركة.
- هناك العديد من الدوافع والأسباب لتوجه الشركات نحو إعداد التقارير المتكاملة، من أهمها القصور في نماذج التقارير الحالية (بشقيها المالي وغير المالي)، وحاجة الشركات لتطوير تقاريرها لتحقيق الشفافية وكسب ثقة أصحاب المصالح، ودوافع المنظمات المهنية.
- تنبع أهمية التقارير المتكاملة من المنافع التي تحققها لكل من إدارة الشركة والأطراف الخارجية.

- هناك اختلافات نسبية في مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة بين الشركات وبعضها البعض، حيث يتأثر مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة بمجموعة من العوامل على مستوي الشركة تتمثل في حجم الشركة، الربحية، الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية، هيكل الملكية، نوع الصناعة، خصائص مجلس الإدارة، وحجم مكتب المراجعة. كما يتأثر مستوى الإفصاح بمجموعة من العوامل على مستوي الدولة تتمثل في البيئة القانونية، البيئة الثقافية، النظام المالي، ودرجة النمو الاقتصادي.

4. التوصيات

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي الباحثين بما يلي:

- ضرورة اصدار إرشاد محاسبي إجرائي منظم يوجه ويرشد عملية إعداد التقارير المتكاملة، ويكون نواة لمعيار محاسبي ينظم عملية إعداد التقارير المتكاملة.
- أن تقوم الهيئة العامة للرقابة المالية وإدارة البورصة بحث الشركات وتوعيتها بأهمية التقارير المتكاملة.
- أن تتبني الهيئة العامة للرقابة المالية وإدارة البورصة عقد دورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين فيما يتعلق بماهية التقارير المتكاملة ومتطلبات إعدادها وعرضها.
- تنمية الوعي لدي أصحاب المصالح بأهمية التقارير المتكاملة والمنافع التي تحققها من خلال عقد ندوات عامة وورش عمل.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية

[1] مروة حسن محمد. دراسة اختباريه لمدي جاهزة سوق المال المصري للتحول إلى التطبيق الإلزامي للتقارير المتكاملة. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 21، العدد 4، ص 442-519، 2017.

[5] عصام عبد المنعم احمد. آثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 20، العدد 4، ص 161-228، 2016.

[8] عبد الناصر عبد اللطيف محمد. دور التقرير المتكامل في دعم جودة حوكمة الشركات، دراسة نظرية وميدانية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 31، العدد سبتمبر، ص 129-189، 2017.

[22] ناهد محمد يسري. محددات الافصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية، دراسة نظرية ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 19، العدد 4، ص 633-646، 2015.

[23] فريد محرم فريد. أثر خصائص الشركات على العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة: دليل تطبيقي من سوق الأسهم المصري. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 22، العدد 1، ص604-670، 2018.

[26] محمود موسي عبد العال. محددات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية – دراسة تجريبية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 21، العدد 4، ص 1110-1148، 2017.

[32] أشرف محمد إبراهيم. مدخل مقترح للحد من التحديات التي تواجه تأكيد التقارير المتكاملة: دراسة ميدانية على شركات المساهمة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 22، العدد 4، ص826-911، 2018.

[34] دعاء محمد سيد. دور قائمة القيمة المضافة في زيادة فعالية التقارير المتكاملة-دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة فرع البنات بالقاهرة، جامعة الأزهر، 2018.

[35] سعد محمد بيومي. إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي مع دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2015.

[36] هيثم محمد عبد الفتاح. دراسة وتحليل العلاقة بين تقارير الأعمال المتكاملة وتعظيم قيمة الشركات بغرض تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين: دراسة اختباريه. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، ص 217-264، 2018.

[38] د. شيماء أبو المعاطي عبد المطلب. دليل استرشادي لقياس مستوي الإفصاح في تقارير الأعمال المتكاملة: دراسة حالة. أعمال المؤتمر الدولي الثاني: إدارة المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية، الغردقة في الفترة من 1 إلى 3 سبتمبر، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، المجلد الثاني، ص 29-53، 2018.

[40] سمير إبراهيم عبد العظيم. دور مراقب الحسابات تجاه تقارير الأعمال المتكاملة ونوع التأكيدات المهنية المطلوبة واختبار مدي قبوله لدي أصحاب المصالح لتقليل فجوة التوقعات-دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 2017.

[41] إبراهيم احمد إبراهيم. أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة-دراسة ميدانية وتجريبية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور، 2015.

ثانيا المراجع الأجنبية

[2] Fernandes, R. & Barbosa, A. (2022). Factors associated with the voluntary disclosure of the integrated report in Brazil. *Journal of Financial Reporting and Accounting,* 20(3/4), 446-471.

[3] International Federation of Accountants (IFAC). (2018). Long term value creation through integrated reporting, questions and answers for professional accountancy organizations (PAOS). available at: https://WWW.ifac.org.

[4] Radwan, S. R. A. & Xiongyuan, W. (2023). Environmental, social, and governance (ESG) practices and firm value: Evidence from BRICS countries. *International Journal of Economics, Business and Management Research,* 7(11), 88-103.

[6] Raimo, N., Vitolla, F., Marrone, A. & Rubino. M. (2021). Do audit committee attributes influence integrated reporting quality? an agency theory viewpoint. *Business Strategy and the Environment*, 30, 522–534.

[7] Frias-Aceituno, J., Rodriguez-Ariza, L. & García-Sánchez, I. (2013a). Is integrated reporting determined by a country's legal system? An exploratory study. *Journal of Cleaner Production*, 44, 45-55.

[9] Zhou, S., Simnett, R. & Green, W. (2017). Does integrated reporting matter to the capital market? *ABACUS, A Journal of Accounting, Finance and Business Studies*, 53(1), 94-132.

[10] Bhasin, M. (2017). Integrated reporting at the crossroads: will it become trendsetter model for the corporate reporting. *International Journal of Management Sciences and Business Research*, 6(2), 35-59.

[11] Bernardi, C. & Stark, A. (2018). Environmental, social and governance disclosure, integrated reporting and accuracy of analyst forecasts. *The British Accounting Review*, 50(1), 16-31.

[12] Vitolla, F., Raimo, N. & Rubino, M. (2020). Board characteristics and integrated reporting quality: An agency theory perspective. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 27, 1152–1163.

[13] Qaderi, S. A., Chandren, S. & Abdullah, Z. (2023). Integrated reporting disclosure in Malaysia: Regulations and practice. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 21(3), 607-632.

[14] García-Sánchez, I. & Noguera-Gámez, L. (2018) Institutional investor protection pressures versus firm incentives in the disclosure of integrated reporting. *Australian Accounting Review*, 28, 199-219.

[15] Frias-Aceituno, J., Rodriguez-Ariza, L. & García-Sánchez, I. (2013b). The role of the board in the dissemination of integrated corporate social reporting. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 20, 219-233.

[16] Das, M. (2015). Integrated reporting: Some research issues. Working paper available at: https://ssrn.com/abstract=2700517.

[17] Hoohervorst, H. (2017). The IASB and integrated reporting. IASB speech, available at: https://WWW.ifrs.org.

[18] Villiers, C., Rinaldi, L. & Unerman, J. (2014). Integrated reporting: Insights, gaps and an agenda for future research. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 27(7), 1042-1067.

[19] International Federation of Accountants (IFAC). (2011). Integrating the business reporting supply chain. available at: https://WWW.ifac.org.

[20] Sierra-Gaarcia, L., Zorio-Grima, A. & Garcia-Benau, M. (2015). Stakeholder engagement, corporate social responsibility and integrated reporting: An exploratory study. *Corporate Social Responsibility and Environmental management*, 22, 286-304.

[21] International Integrated Reporting Council (IIRC). (2013). The International <IR> Framework. available at: http://www.theiirc.org.

[24] Frias-Aceituno, J., Rodriguez-Ariza, L. & García-Sánchez, I. (2014). Explanatory factors of integrated sustainability and financial reporting. *Business Strategy and The Environment*, 23, 56-72.

[25] Vaz, N., Fernandez-Feijoo, B. & Ruiz, S. (2016). Integrated reporting: an international overview. *Business Ethics: A European Review*, 25(4), 577-5191.

[27] Rivera-Arrubla, Y., Zorio-Grima, A. & García-Benau, M. (2017). Integrated reports: Disclosure level and explanatory factors. *Social Responsibility Journal*, 13(1), 155-176.

[28] Institute of Internal Auditors (IIA). (2015). The role of internal audit in non-financial and integrated reporting. Chartered Institute of Internal Auditors UK. available at: https://www.iia.org.uk/media/1356228/Integrated-reporting-FINAL.pdf.

[29] Velte, P. (2018). Is audit committee expertise connected with increased readability of integrated reports: Evidence from EU companies. *Problems and Perspectives in Management,* 16(2), 23-41.

[30] Stubbs, W., Higgins, C., Milne, M. & Hems, L. (2014). Financial capital providers' perceptions of integrated reporting. Working paper available at: https://ssrn.com/abstract=2473426.

[31] Lopes, A. & Coelho, A. (2018). Engaged in integrated reporting? Evidence across multiple organizations. *European Business Review*, 30(4), 398-426.

[33] Abeysekera, I. (2013). A template for integrated reporting. *Journal of Intellectual Capital*, 14(2), 227-245.

[37] International Integrated Reporting Council (IIRC). (2011). Towards integrated reporting: Communicating value in the 21st century. available at: http://www.theiirc.org.

[39] Rodriguez-Ariza, L., García-Sánchez, L. & Frias-Aceituno, J. (2012). The role of the board in achieving integrated financial and sustainability reporting. working paper available at: WWW.aecai.org.

[42] International Integrated Reporting Council (IIRC). (2014). Creating value: Value to the board. available at: http://www.theiirc.org.

[43] Institute of Chartered Accountants of England and Wales (ICAEW). (2017). What's next for corporate reporting: Time to decide. available at: https://www.icaew.com.

[44] South Africa institute of chartered accountants (SAICA) (2015). Integrated thinking an explanatory survey. available at: https://integratedreporting.org.

[45] Baboukardos, D. & Rimmel, G. (2016). Value relevance of accounting information under an integrated reporting approach: a research note. *Journal of Accounting and Public Policy*, 35(4), 437-452.

[46] Durak, M. (2013). Factors affecting the company's preferences on integrated reporting. International *Journal of Contemporary Economics and Administrative Sciences*, 3(3-4), 68-85.

[47] Lee, K. & Yeo, G. (2015). The association between integrated reporting and firm valuation. Working paper available at: https://ssrn.com/abstract=2839819.

[48] Jensen, J. & Berg, N. (2012). Determinants of traditional sustainability reporting versus integrated reporting, An institutionalist approach. *Business Strategy and Environment*, 21, 299-316.

[49] Deloitte. (2015). Integrated reporting as a driver for integrated thinking? Maturity of <IR> in the Netherlands. available at: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/nl/Documents/risk/deloitte-nl-risk-integrated-reporting-a-driver-for-integrated-thinking.pdf.

[50] Fiori, G., Donato, F. & Izzo, M. (2016). Exploring the effects of corporate governance on voluntary disclosure: An explanatory study on the adoption of integrated report. *Studies in Managerial and Financial Accounting,* 31, 83-108.

[51] Pavlopoulos, A., Magnis, C. & Iatridis, G. (2017). Integrated reporting is it the last piece of the accounting disclosure puzzle?. *Journal of Multinational Financial Management*, 41, 23-46.

[52] García-Sánchez, I., Martinez-Ferrero, J. & Garcia-Benau, M. (2018). Integrated reporting: The mediating role of the board of directors and investor protection on managerial discretion in munificent environments. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 26, 29-45.

[53] García-Sánchez, I., Rodriguez-Ariza, L. & Frias-Aceituno, J. (2013). The cultural system and integrated reporting. *International Business Review*, 22, 828-838.

English abstract

Article

An analytical study of the factors affecting the level of disclosure in integrated reporting

Soltan Ramadan Ali Radwan [1], Safa Mahmoud Al-Sayed Hamed[1] and Khaled Ismail Abdel Rahim Okaly[1]*

[1] Department of Accounting, Faculty of commerce, Sohag University, Sohag 82524, Egypt.

* Correspondence: soltan_ali@commerce.sohag.edu.eg

Abstract:

This research aims to study and analyze the factors affecting the level of disclosure in integrated reporting. It has concluded that integrated reports are a means of presenting a comprehensive and concise picture of the company's financial and non-financial performance and the links between them, allowing stakeholders to identify and evaluate the company's ability to create value and maintain it in the short, medium and long term. The importance of integrated reporting stems from the benefits it brings to both company's management and external parties. There are also many motives and reasons for companies to move towards preparing integrated reporting, the most important of which are the shortcomings in the current reporting models (both financial and non-financial) and their inability to provide a comprehensive and concise picture of the company's overall performance, and the need for companies to develop their reports to achieve transparency and gain the trust of stakeholders. The study also found that the level of disclosure in integrated reporting is affected by some factors at the company level, namely the size of the company, profitability, the need for external sources of financing, ownership structure, industry, characteristics of the board of directors, and the size of the audit firm. The level of disclosure is also affected by a number of factors at the country level, namely the legal environment, the cultural environment, the financial system, and the degree of economic growth.

Keywords: Integrated reporting, accounting disclosure, factors affecting the level of disclosure.